

شريط فيديو للأستونيين السبعة المخطوفين يثير شبهات حول الجهة الخاطفة

بان كي مون يشدد على نزع سلاح "حزب الله" ويدعوه إلى التحول "تنظيماً سياسياً بحتاً"

□ نيويورك - راعدة درغام
□ بيروت - «الحياة»

■ فيما دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى استئناف «الحوار الوطني» اللبناني من أجل معاودة تناول مسألة سلاح «حزب الله» في ضوء «سقوط الإجماع حوله في لبنان»، طرأ تطور فريد من نوعه في قضية المخطوفين الأستونيين السبعة منذ ٢٣ آذار (مارس) الماضي، إذ ظهر شريط فيديو لهؤلاء على موقع «يوتيوب» الإلكتروني، ما نقل قضيتهم إلى مرحلة جديدة، لأن هذا البث يدل على أن الخاطفين يتمتعون بحرية الحركة والقدرة التقنية.

وقال بان في تقرير أمس إلى مجلس الأمن حول تنفيذ القرار ١٥٥٩ إن «نزع سلاح المجموعات المسلحة، وبالذات حزب الله، عبر عملية سياسية يقودها لبنان هو السبيل الأفضل»، لكننا، أضاف أن هذه العملية لا يمكن أن تتقدم ما لم يتوقف اللاعنون من الخارج عن دعم حزب الله، وما لم يقبل الحزب نفسه مسؤولية أن يلعب طبقاً للقواعد السياسية



الأستونيون السبعة المخطوفون كما ظهروا في شريط الفيديو أسس (رويترز)

اللبنانية، مشيراً الى «سقوط الاجماع في لبنان حول سلاح الحزب» ودعا الامين العام القادة السياسيين في لبنان الى عدم اللجوء الى السلاح في الصراع المحلي، وقال إنه «ينبغي على القادة اللبنانيين إحراز تقدم نحو تبني استراتيجية دفاع وطني تتطرق الى مسألة المجموعات المسلحة خارج سلطة الدولة وتؤدي الى نزع سلاحها بهدف تحقيق هدف وضع كل الأسلحة تحت سلطة الحكومة اللبنانية» داعياً الزعامات اللبنانية الى «التعالي عن المصالح الشخصية والمذهبية».

ورفع بان تقريره الى مجلس الأمن امس مشدداً على ضرورة حماية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان من المزايدات السياسية وعلى ضرورة استمرارها بلا تدخل، وقال إن من «حق اللبنانيين، التمتع بالاستقرار وإنهاء الإفلات من العقاب معاً، بعيداً من «ثقافة التخويف» والتهديد. وقال إن المحكمة الخاصة المكلفة محاكمة الضالعين في اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري ورفاقه ينبغي ألا تستخدم في «افتراضات» وأشار الى «ازدياد التوتر» بسبب الافتراضات وابدى مخاوفه من عملية «استقطاب للبلد» اجمع بسبب الانقسام في صفوف اللبنانيين نحو المحكمة الخاصة.

وطالب بان كي مون الحكومة اللبنانية المقبلة بتنفيذ القرار 1509 وكافة قرارات مجلس الأمن المعنية بلبنان، ورحب ببيانات رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي «التي عبر فيها عن التزامه واجبات وتعهدات لبنان الدولية»، لكنه قال: «إنني اتطلع قيام الحكومة المقبلة بتفسير ذلك الالتزام الى إجراءات ملموسة، بدءاً بتنفيذ القرارات التي اتخذها الحوار الوطني مثل نزع سلاح القواعد العسكرية الفلسطينية خارج مخيمات للاجئين»، وانتهاء بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن المعنية بلبنان، بما فيها تلك ذات الصلة بالمحكمة الدولية.

وتدد بان «باستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية وسلامة أراضي لبنان، وطالب إسرائيل بتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة»، وأن «تسحب من الجزء الشمالي من قرية العجر وتوقف تماماً طلعاتها الجوية فوق الأجواء اللبنانية والتي تزيد التوتر وتقوض صدقية قوى ووكالات الأمن اللبنانية وترفع خطر اندلاع النزاع بلا قصد وتدب الرعب في صفوف اللبنانيين المدنيين».

وطالب الامين العام الحكومة السورية والتي لها نفوذ كبير مع القواعد العسكرية الفلسطينية «المكدسة على الحدود بين لبنان وسورية وتقوض السيادة اللبنانية وتعرقل قدرات البلد على إدارة حدود البرية، بمد يد المساعدة في تحقيق إغلاق القواعد العسكرية التابعة للقذافي الفلسطينية ذات العلاقات المميزة مع سورية، معتبراً أن استمرار تواجد هذه القواعد «مصدر قلق كبير».

كما عبر بان كي مون عن أسفه لعدم مواصلة محادثات ترسيم الحدود بين لبنان وسورية «برغم تعهدات قادة البلدين معالجة هذه المسألة العام 2008، داعياً الى التحرك الفوري بلا معاطلة في هذه المسألة لما لها من «تأثير حاسم في مسألة السيطرة على الحدود».

ولفت الامين العام الى استمرار تلقي معلومات من نول أعضاء من الأمم المتحدة تفيد «باستمرار تدفق» الأسلحة الى لبنان عبر الحدود مع سورية، كما أشار الى «تقارير تزعم تدفق الأسلحة عبر الشرعية من لبنان الى سورية»، وقال: «إنني أخذ جميع هذه التقارير على محمل الجد».

وعبر عن «الأسف العميق لأن استمرار الأزمة السياسية وشلل المؤسسات في لبنان أسفر عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ ما تبقى

من عناصر القرار ١٥٥٩، وقال إن غياب حكومة لبنانية فاعلة خلق فراغاً أمنياً قد تستغله مجموعات متطرفة ومجموعات مسلحة في وضع يتميز بالهشاشة والاستقطاب».

ودعا بأن الأسرة الدولية التي مواصلة حزمها في تنفيذ القرار ١٥٥٩ من أجل الاستقرار والسلم الإقليميين، خصوصاً في هذه الأوقات الصعبة، وطالب جميع الدول المعنية بتنفيذ القرارين ١٥٥٩ و ١٧٠١.

وشدد بان كي مون على ضرورة «رفض ثقافة التخويف التي تقوم بها المجموعات المسلحة حالياً أكثر من أي وقت مضى، حيث تمر المنطقة العربية بتغييرات جذرية ومضيقية، وحذر من أن الاضطرابات في المنطقة ستؤثر بالضرورة على لبنان».

وقال: «إنني أحض جميع اصداقاء وحيروا لبنان أن يلبعوا دوراً بناء دعماً لسيادة البلد واستقلاله السياسي». مؤكداً: «سامضي في جهودي لتحقيق هدف التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ والقرار ١٧٠١ والقرار ١٦٨٠ المعني بتوسيم الحدود مع سورية وكذلك لجميع القرارات الأخرى المعنية بلبنان ومن ضمنها تلك المعنية بالمحكمة الدولية».

وكرس بان معظم تقريره لتناول عنصر الميليشيات والسلاح. وقال: «إنني أدب استخدام الأسلحة غير المشروعة أينما تستخدم في لبنان، وأناشد جميع الأطراف، داخل لبنان وخارجه، التوقف فوراً عن جميع جهود نقل الأسلحة وبناء قدرات المجموعات العسكرية الواقعة خارج سلطة الدولة». وتابع: «إن كامل الدعم المالي والمادي للبنان يجب أن يكون عبر قناة شفافة وحضراً عبر الحكومة اللبنانية».

وأكد أنه مع انهيار حكومة الوحدة الوطنية في كانون الثاني (يناير) الماضي، عادت مسألة سلاح «حزب الله» إلى الواجهة، وقال: «إن الترسانة العسكرية لحزب الله تخلق جواً من التخويف وتشكل تحدياً رئيساً لسلامة المدنيين اللبنانيين ولتفرد الحكومة الشرعية باستخدام قوة السلاح».

ودعا بان «قيادة حزب الله إلى استكمال تحويل المجموعة إلى حزب سياسي لبناني بحت بلا تأخير، وأن يزرع سلاحه تطبيقاً لاتفاق الطائف وللقرار ١٥٥٩». كما دعا الأمين العام «الدول الإقليمية ذات العلاقة الوثيقة، مع الحزب إلى دعم ومساندة» تحويل المجموعة إلى حزب سياسي لأن هذا الأمر بات «أكثر إلحاحاً وسط اندلاع الاضطرابات السياسية في المنطقة بكاملها».

شريط الأستونيين

في هذا الوقت، عكفت القوى الأمنية اللبنانية على درس وتحليل شريط للأستونيين السبعة بث على موقع «يوتيوب»، وثلا فيه أحد المخطوفين بالإنكليزية بياناً مكتوباً طالب فيه كلاً من رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وملك الأردن عبدالله الثاني والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بـ «القيام بما يلزم من أجل الإفراج عنهم». وثناوب على الكلام آخرون من المخطوفين السبعة يتوسلون القادة الأربعة المساعدة على إعائتهم إلى عائلاتهم.

وسبق لموقع «ليبانون فايلز» الإلكتروني أن تلقى من حركة مجهولة هي «حركة النهضة والإصلاح» قبل أكثر من أسبوعين، رسالة إلكترونية تتبنى الخطف وتعلن أنها ستطلب فدية مالية مقابل الإفراج عنهم.

وقالت أوساط مراقبة وأخرى أمنية لـ «الحياة» إن توجه الخاطفين عبر الرهائن الذين في حوزتهم، برسالة إلى الزعماء الأربعة، «يضي على عملية خطف الأستونيين السبعة طابعاً مخابراًتياً - سياسياً، وليس بهدف الحصول على فدية مالية، فضلاً عن أنه لو كان الخاطفون ينتمون إلى جهة أصولية ما شبيهة بتنظيم «القاعدة»، لكانوا ظهروا بأنفسهم في شريط الفيديو، بأسلوبهم المعهود، وكانوا توجهاوا إلى رئيس الدولية الأستونية وليس إلى رؤساء دول غير دولة المخطوفين، لطرح مطالبهم».

وأكدت وزارة الخارجية الأستونية أن الأشخاص السبعة الذين ظهروا في الشريط هم فعلاً مواطنوها السبعة الذين خطفوا في البقاع الشهر الماضي.

وفي موازاة ذلك بقيت تفاعلات ونداعيات التطورات في سورية، لا سيما من زاوية اتهامات دمشق لأطراف لبنانيين بالتدخل في دعم الاحتجاجات فيها، خصوصاً «تيار المستقبل»، والثائب عنه جمال الجراح، طاعية على الوضع السياسي اللبناني، وأدى اقتراب عطلة عيد الفصح بدءاً من غد الجمعة والتي تمتد حتى بداية الأسبوع المقبل، إلى اعتمادها حجة من أجل تدبير المزيد من التأخير في تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي.

وتواصل السجال بين كتلة «المستقبل»، بعد مطالبة السفير السوري السلطات القضائية بوضع بدنها على الاتهامات السورية للجراح، وبين الأطراف المؤيدة للحكم السوري، فيما نفت صدور موقف عن الرئيس ميقاتي قبيل مغادرته بيروت إلى لندن في زيارة خاصة، في صدد هذا السجال، إذ دعا إلى «عدم الانجرار إلى انفعالات نتاجها وخيمة». واعتبر ميقاتي أن «بعض القوى السياسية عبر عن تفهم لهذه المخاوف (الارتدادات السببة للتفاعل مع ما جرى في الدول العربية على لبنان واللبنانيين) وترجم هذا التفهم بمواقف إيجابية تعكس المسؤولية الوطنية ونحلى تلك في تأكيد أهمية استقرار الوضع في سورية والدعوات إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري أو أي دولة عربية أخرى». وأمل «أن يلقى المسؤولين السوريون هذه المواقف بالإيجابية نفسها».

ورأى من القسور في كلام ميقاتي تفهماً لما أعلنه «تيار المستقبل» وكتلته النيابية من نفي لاتهامهما بالتدخل في الشأن السوري.